وزارة المالية
قطاع الحسابات والتدريبات المالية
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

"كتاب دورى رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٨ "

إشارة الى الكتاب الدورى رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٦

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ٢٠٠٨/٧/١ ما يلي :-

اولا :- انشاء الوحدة الحسابية للادارة العامة للمدن الجامعية — الرقم الكودى
جامعة كفر الشيخ بمحافظة كفر الشيخ — ٣٠٩٣٠١٠

(موازنة هيئات خدمية)

ثانيا :- ينتهى اشراف الوحدة الحسابية للادارة العامة لجامعة كفر الشيخ على حسابات الادارة العامة للمدن الجامعية بجامعة كفر الشيخ بمحافظة كفر الشيخ .

ثالثا :- تؤول الارصدة الخاصة لحسابات الادارة العامة للمدن الجامعية بجامعة كفر الشيخ بمحافظة كفر الشيخ نقلاً من الوحدة الحسابية للادارة العامة لجامعة كفر الشيخ الى الوحدة الحسابية المنشأة بالبند اولاً .

تحريرا في ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٨
(قطاع الحسابات والتدريبات المالية)

رئيس
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

" محاسب/ احمد حسن احمد كوثر "

وزارة المالية

رئيس الإدارة المركزية

لحسابات الحكومة

كتاب دورى رقم (٦٦) لسنة ٢٠٠٨

.....

ايماء لتوجهات البنك المركزى المصرى بخصوص الشيكات المسحوبة على بنك ناصر الاجتماعى والمقدمة للتحصيل بمعرفة الوحدات الحسابية ،

أفاد البنك المركزى المصرى انه سوف يقوم بأعادة الشيكات المسحوبة على بنك ناصر الاجتماعى والمقدمة للتحصيل بدون أجراء أى قيود حسابية من جانبه ،

لذا توجه وزارة المالية نظر كافة الوحدات الحسابية باستبدال الشيكات المسحوبة على بنك ناصر الاجتماعى والمقدمة للتحصيل بشيكات مسحوبة على البنك الاهلى أو بنك القاهرة طبقا لموافقة بنك ناصر الاجتماعى اعتبارا من ٢٠٠٨/٦/١٥

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والاجهزة المركزية المستقلة والسادة مديرى المديريات المالية بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات ومديرى عموم الحسابات ووكلائهم ضرورة الالتزام بما تقدم ،

تحريراً في : ٢٠٠٨/٦/

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / أحمد حسن أحمد جوهر)

وزارة المالية
رئيس الإدارة المركزية
لحسابات الحكومة

كتاب دوري رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠٨

سبق أن أصدرت وزارة المالية الكتاب الدوري رقم ٤٢،١٩ لسنة ١٩٩٨ والكتاب الدوري رقم ١ لسنة ٢٠٠٦ بشأن تعديل البند رابعاً من المادة ٢٢٩ من اللائحة المالية للموازنة والحسابات الخاص بالتعليمات الواجب أتباعها عند تحرير الشيكات.

ونظراً لما تلاحظ للبنك المركزي المصري من ورود بعض شيكات حكومية صادرة من الوحدات الحسابية وبها أكثر من تعديل في الشيك الواحد الأمر الذي أحدث ثغرات في نظام الرقابة المالية عند التعامل بها وإساءة استخدام كثرة التوقيعات عليه في التلاعب والتزوير فيها وبالتالي وقوع حوادث اختلاسات بسبب ذلك.

لذا توجه وزارة المالية نظر السادة ممثلى وزارة المالية بكافة الأجهزة الحكومية بضرورة التنبيه على العاملين الذين يقومون بتحرير الشيكات أو أذون الصرف بمراعاة منتهى الدقة عند تحريرها تجنباً لحدوث أخطاء بها وإذا تطلب الأمر إجراء تصحيح على الشيك فيكون لبيان واحد فقط سواء المبلغ بالأرقام والتفقيط معاً أو للاسم المسحوب لأمره على أن يوقع بجانب التصحيح من العاملين الذين وقعا الشيك أو من أى من العاملين المرخص لهم بالتوقيع من الجهة في حالة عدم وجود من قام بالتوقيع أصلاً على الشيك.

أما أذا تطلب تصحيح الشيك أكثر من تعديل واحد كتعديل الاسم والمبلغ والتفقيط معا ففي هذه الحالة يلغى الشيك ويحرر شيك جديد بدلا منه.

وعلى السادة المسئولين الماليين بكافة الجهات وحدات الجهاز الأدارى للدولة والاداره المحلية والهيئات العامة والأجهزة المستقلة وممثلي وزارة المالية الالتزام بما تقدم بكل دقة.

٢٠٠٨/٧/

رئيس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب/ أحمد حسن أحمد جوهر)